اقتصاد

هل تنجح عُمان في توطين الرقائق؟

مسقط ـ **كريم رمضان**

رغم المساعي الكبيرة التي تبذلها عُمان لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في صناعة الرقائق الإلكترونية محلياً، ثمة تساؤلات تحيط بهذه المساعي باعتبار أن السلطنة غير مشهورة محلياً بهذا النوع من الصناعات المتقدمة. لكن هذا التحدي أصبح أكثر يُسراً بعدما اهتمت شركات يابانية بالفكرة واستحوذت مؤخراً على حصة كبيرة من السوق المتنامية للصناعة الدقيقة، وهذا ما ترجمه «جهاز الاستثمار العُماني» في السادس من الشهر الجاري، بتوقيع مذكرة تعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية.

وتخوض عُمان هذا الغمار فيما تواجه جهود الشركات المتخصصة نحو التوسع في صناعة الرقائق الإلكترونية صعوبات في تبنّي مصادر الطاقة المتجددة في عملياتها التي تحتاج إلى كميات هائلة من الكهرباء، ما يدفع بعضها إلى البحث عن أسواق جديدة تتوافر فيها الكهرباء النظيفة، وقد أبدت شركات كورية رغبتها في الاستثمار في مجال الرقائق الإلكترونية في السلطنة.

ويأتي ذلك بعد استثمار مجموعة «إذكاء»، التابعة لصندوق سلطنة عمان السيادي، في شركة «جي إس إم اي- عُمان» التي أسستها الشركة العالمية لأشباه الموصلات والإلكترونيات الدقيقة الأميركية، ونجحت في اختبارات استمرت 6 أشهر لأول شريحتين عُمانيتين من الرقائق الإلكترونية، هما «عُمان 1» و«عُمان 2»، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء العمانية.

وفي هذا الصدد، يعزو الخبير الاقتصادي خلفان الطوقي في تصريح لـ«العربي الجديد» اتجاه السلطنة لتوطين صناعة الرقائق الإلكترونية إلى احتواء أراضيها على بعض المواد الخام المستخدمة في صناعة تلك الرقائق، مثل السيليكون والكوبالت، مشيراً إلى تنامي الوعي الحكومي بأهمية هذا المورد على مستوى العالم. ويضيف الطوقي أن الحكومة تدرّب الشباب ليكونوا لاعبين في الموارد البشرية الفاعلة في قطاع صناعة الرقائق الإلكترونية، وجذب الاستثمارات إلى هذا القطاع من داخل السلطنة وخارجها، خاصة من دول الخليج، لافتاً إلى أن افتتاح مصانع لها من شأنه ضمان إفادة مزدوجة لاقتصاد عُمان بحيث تستفيد الحكومة من الموارد الطبيعية فضلاً عن توظيف الشباب بأعداد كبيرة.

كما تستعد الحكومة العمانية لتضمن مكانة مستقبلية في الصناعات الاستراتيجية، بحسب الطوقي الذي أشار إلى أن إمكانية استضافة عُمان للمستثمرين في هذا المجال بما ينسجم مع مساعي الحكومة لتبني القاعدة الكاملة لتصنيع الرقائق الإلكترونية داخل السلطنة.

وقد نقلت الصحيفة المحلية الصادرة بالإنكليزية «عُمان أوبزرفر» عن الرئيس التنفيذي لشركة GSME، فرحت جهانجير، أن الخطوات التي اتخذتها السلطنة «بداية مثيرة» في قطاع أشباه الموصلات، مشيراً إلى أن نجاح اختبار «عمان-1» و«عمان-2» يعكس التزامها بالابتكار، في حين يعتبر المحلل المتخصص في مجال تكنولوجيا أشباه الموصلات، كونراد برابهو، أن هذا الإنجاز من شأنه أن «يعكس الرؤية الاستراتيجية لعُمان 2040، ويُبرز الكفاءات العمانية في مجال التكنولوجيا الفائقة، ويساهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز مكانة السلطنة مركزاً للتكنولوجيا في المنطقة».

(فينبار ويبستر/Getty)

ماكدونالدز... مقاطعة وانقطاع

ما كان ينقص سلسلة المطاعم «ماكدونالدز» التي تُمنى بخسائر فادحة بسبب مقاطعة منتجاتها على خلفية مواقفها الداعمة لإسرائيل وعدوانها على غزة، إلا أن يُصاب نظام عملها بعُطل في جميع أنحاء العالم، الجمعة، ما أدى إلى إغلاق بعض المطاعم وشكاوى على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد نشرت ماكدونالدز على موقع «إكس» تغريدة أقرت فيها بأن «العمليات متوقفة مؤقتاً»، عازية ذلك إلى «فشل في النظام» واعتذرت عن الإزعاج. ولاحقاً، قالت مديرة التواصل في ماكدونالدز، فاني برامينغ، لـ«أسوشييتد برس»: «نحن على علم بالفشل التكنولوجي، وقد تم حل المشكلة الآن ومطاعمنا مفتوحة»، مؤكدة أن «المسألة لا تتعلق بحادث يتعلق بالأمن السيبراني».

أخبار

تركيا تغلق تحقيق احتكار البندق

أنهت تركيا التحقيق مع «فيريرو» الإيطالية بسبب اتهامات باحتكار سوق البندق في البلاد، بحسب ما أفاد بيان صادر عن هيئة المنافسة التركية أمس الجمعة، وذلك بعدما اتهم المزارعون الأتراك الشركة المشهورة عالمياً بمنتجات النوتيلا

وفيريرو روشيه بدفع مبالغ ضئيلة مقابل البندق ثم بيع منتجاتها بأسعار أعلى بكثير. وقالت الهيئة: «انتهى التحقيق ضد الفرع التركي بالتزامات حلت مشاكل المنافسة التي أثيرت»، فيما قالت فيريرو لفرانس برس إنها «تؤكد التزامها بالعمل في تركيا من خلال شراء البندق منزوع القشرة بسعر لا يقل عن السعر المرجعي للتدخل».

معايير أوروبية لسلاسل التوريد

وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الجمعة، على قانون جديد من شأنه أن يجبر الشركات على الالتزام بالمعايير البيئية ومعايير حقوق الإنسان في سلاسل التوريد الخاصة بها، بحسب ما ذكرت بلجيكا التي تتولى حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي. وبحسب «فرانس برس»، لم يأت الضوء الأخضر الذي يؤيد «العناية الواجبة» بشأن تلك المعايير إلا بعد التوصل إلى تنازلات بشأن النص الأصلي لكسب تأييد الأغلبية. وقُلّص نطاق القانون من خلال تطبيقه فقط على الشركات التي لديها 1000 موظف أو أكثر والتي تبلغ إيراداتها 450 مليون يورو على الأقل (413 مليون دولار).

هدية قمح روسية لأفريقيا الوسطى

ذكرت وكالة الإعلام الروسية، نقلاً عن سفارة موسكو في بانجي، أن روسيا سلمت، أمس الجمعة، أكثر من 50 ألف طن من القمح إلى جمهورية أفريقيا الوسطى كمساعدات إنسانية، وفقاً لما أوردت وكالة «رويترز».

تشدد صيني تجاه الشركات المدرجة

جددت هيئة تنظيم الأسواق الصينية، الجمعة، جهودها لتعزيز سوق الأسهم، وتعهدت برفع جودة الشركات المدرجة في الأسواق المحلية. وبحسب «أسوشييتد برس»، أصدرت لجنة تنظيم الأوراق المالية مسودة مبادئ توجيهية لفحص طلبات إدراج الأسهم بشكل أكثر صرامة والإشراف بشكل أوثق على الشركات المدرجة من خلال تدابير مثل التفتيش الموقعي. وكرر المنظمون تعهداتهم بمنع ومعاقبة الاحتيال وغيره من الأنشطة غير القانونية قائلين إنه لن يكون هناك «تسامح مطلق» مع الممارسات غير القانونية، مثل تزوير المعلومات والتداول من الداخل والتلاعب بالسوق. وانخفضت الأسواق إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات مع تباطؤ الاقتصاد وضعف قطاع العقارات بعد أن اتخذت السلطات إجراءات صارمة ضد الاقتراض المفرط من قبل المطورين.

المغرب: هكذا تجني شركات الإسمنت ثمار مشاريع البناء الجديدة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يُرتقب أن تفضي مشاريع البناء والأشغال العمومية المرتبطة بصفقات تمنحها الدولة للقطاع الخاص، إلى إنعاش مبيعات شركات الإسمنت التي عانت الركود الذي ميز مشاريع البناء والأشغال العمومية في العامين الماضيين.

وتفيد أحدث بيانات «الجمعية المهنية لمصنعي الإسمنت» بأن الاستهلاك بلغ في الشهرين الأولين من العام الجاري، 2,2 مليون طن، مقابل 2,05 مليون طن في الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة 7,52%. وتصل قدرة شركات صناعة الإسمنت الإنتاجية إلى 20 مليون طن، غير أن الطلب ظل دون التوقعات. فقد بلغ الاستهلاك في العام الماضي 12,5 مليون طن، بزيادة 0,19% عن 2022، بحسب وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة. وكان استهلاك الإسمنت تراجع في عام 2022، بحسب تقرير للوزارة الذي يعتمد على بيانات المصنعين، بنسبة 10,65%، مقارنة بالعام السابق له، منخفضاً من 14 مليون طن إلى 12,48 مليوناً.

ويتوقع، الاقتصادي إدريس الفينا في تصريح لـ«العربي الجديد» أن ينتعش الطلب على الإسمنت ليتعدى 13 مليون طن في العام الحالي، نظراً إلى المشاريع المبرمجة في إطار الاستثمار العمومي، علماً أن أعلى مستوى من المبيعات كان تحقق في عام 2011، إذ وصل إلى 16 مليوناً. كما يرجح أن يستفيد قطاع الإسمنت عبر مشاريع البناء والبنيات التحتية والطرق والمطارات والموانئ، من جزء من الاستثمارات العمومية التي يتوقع أن تنجزها الحكومة عبر وزاراتها وشركات ومؤسسات الدولة والجماعات المحلية، والتي تقدر بـ33,5 مليار دولار. لكن يبدو أن مصنّعي الإسمنت يترقبون الصفقات التي ستأتي من الاستثمار العمومية في مجال البناء والأشغال العمومية، والتي ينتظر أن ترتفع 56% هذا العام مقارنة بالعام الماضي، لتقفز إلى 6,4 مليارات دولار. وستتوزع تلك الاستثمارات على مشاريع في قطاع المياه قدرها 1,47 مليار دولار، والطرق 1,42 مليار، والموانئ 1,06 مليار، والتجهيزات العمومية 2,46 مليار دولار.

ويُنتظر أن ينتعش قطاع الإسمنت استناداً إلى الدينامية الجديدة التي يفترض، بحسب الفينا، أن تطلقها تدابير الموازنة، بما يتضمن دعماً مالياً مباشراً لشاري السكن من الفئات المعوزة والمتوسطة.

قضايا إقليمية

إيران وسورية

ملامح أزمة اقتصادية عميقة... وقف طيران وتراجع تجاري

تشوب علاقات طهران ودمشق إرهاصات أزمة اقتصادية عميقة بدأت ملامحها تترسّم من خلال وقف رحلات طيران وانحسار التبادل التجاري. فما الحكاية؟

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يرى وزير الاقتصاد في الحكومة السورية المعارضة عند الحكيم المصري أن العلاقات الإيرانية مع النظام السوري دخلت في نفق التراجع، سواء على صعيد التبادل التجاري الذي تراجع إلى أكثر من النصف، أو بالنسبة لتنفيذ الاتفاقات الموقعة والاستثمارات الموعودة منذ سنوات من دون أن تجد طريقها إلى التنفيذ.

وفي تصريحات خاصة بـ«العربي الجديد»، يلاحظ الوزير مطالبة إيران المستمرة سورية بسداد ديونها المتراكمة منذ عام 2012، والتي تزيد عن 50 مليار دولار، «رغم عدم وجود رقم دقيق لحجم الديون سوى تصريح صدر في عام 2020 عن النائب حشمت الله فلاحت بيشه، عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية، حيث قال إن بلاده أنفقت ما بين 20 و30 مليار دولار في سورية لدعم بشار الأسد».

وبعد تملص نظام الأسد من منح طهران مشروعات سبق أن وعدها بها على صعيد الفوسفات ومشغل الخلوي واستثمارات نفطية، ساهمت بالتصعيد الذي طفا إلى السطح خلال الفترة الأخيرة و«تلويح طهران بتغيير نهج تعاطيها»، الأمر الذي فتح الباب أمام مصرف إيراني مشترك في دمشق، وربما «نرى بعض جوائز الترضية بقطاع الطاقة قريباً»، لأن روسيا، بحسب الوزير السوري، تمنع منح إيران استثمارات في قطاع النفط كما منعت منحها استثمار مرفأ اللاذقية، بعد أن استأثرت موسكو بقطاع المرافئ منذ عام 2019 واستحوذت على ميناء طرطوس لـ49 سنة قابلة للتمديد.

وكان قرار إيران بتوقف الرحلات الجوية إلى سورية، قبل أيام، قد أثار العديد من التكهنات حول تأزّم العلاقات، رغم أن رئيس منظمة الطيران المدني الإيراني محمد محمدي بخش نسب السبب إلى «الظروف الخاصة التي تمر بها سورية» وأن الرحلات ستعود إلى طبيعتها بعد إعلان من وزارة الخارجية الإيرانية.

وقف الطيران «شكلي»؟

ويؤكد مصدر خاص من دمشق لـ«العربي الجديد» أن وقف الطيران «شكلي، وإلى مطارات دمشق وحلب فقط» وذلك خشية القصف الإسرائيلي المتكرر للمطارات والشحنات الإيرانية، كاشفاً خلال اتصال أن «قرار وقف الطيران ذهاب لأن الطيران الإيراني يهبط في مطار اللاذقية وبحماية روسية». ولا ينكر المصدر السوري «تأزم العلاقات نسبياً»، لأن تكرار اغتيالات شخصيات إيرانية بارزة في سورية وضع إشارات استفهام من الجانب الإيراني واتهم بوجود أطراف داخل النظام السوري «مخترقة أو تعمل لحساب جهات خارجية»، الأمر الذي دفع دمشق، بحسب المصدر، لتكثيف اللقاءات مع الجانب الإيراني لوقف المطالبة بالديون وتسريع تنفيذ المصرف المشترك، إضافة إلى العمل بسرعة على ملفات عدة، منها تصفير الرسوم الجمركية وإقامة منطقة تجارة حرة بين سورية والعراق وإيران. والأمر، بحسب المصدر من دمشق، لم يعد سراً، بل أشار إليه أمين المجلس الأعلى للمناطق التجارية الصناعية الحرة والاقتصادية الخاصة في إيران حجة الله عبد الملكي، ودمشق أبدت موافقتها قبل أيام. وكانت حكومة بشار الأسد قد وافقت أخيراً على افتتاح شركة تأمين ومصرف مشترك، إيراني سوري، واعدة خلال اجتماع الهيئة المشتركة لغرف التجارة بتفعيل الاتفاقات الموقعة، بما فيها مشروعات طاقة واستثمار الفوسفات والتبادل التجاري بالعملات المحلية.

> تتحدث طهران عن 50 مليار دولار ديناً متراكماً منذ 2012

اتفاقات بالجملة لكن من دون تنفيذ

لكن الاتفاقات الأحد عشر الموقعة بين البلدين خلال زيارة الرئيس الإيراني العام الماضي إلى دمشق لم تلق طريقها للتنفيذ، كما تراجعت استثمارات طهران، التي دخلت بأربعة مشاريع منذ 1991 إلى 2005 بتكلفة بنحو 5 مليارات ليرة سورية ومن ثم سبعة مشاريع بين أعوام 2006 و2010، الأمر الذي أدى إلى تراجع التبادل التجاري وفتور العلاقات أخيراً. ويقول مدير عام منظمة غرب آسيا لتنمية التجارة عبد الأمير ربيهاوي إن صادرات بلاده إلى سورية في العام الماضي (الشمسي الإيراني) وصلت إلى 244 مليون دولار، في حين لم تزد في العام الحالي عن 120 مليون دولار، مبيناً خلال تصريحات الأحد الماضي أن «هذه ليست إحصائية تستحق التعاون الاقتصادي بين البلدين». والهاجس ذاته كرره رئيس المكتب السوري بوزارة الخارجية شاه حسيني: «المسؤولون الإيرانيون والسوريون يشكون من تدني مستوى العلاقات الاقتصادية»، مضيفاً خلال تصريحات نقلتها وكالة «مهر» قبل أيام أن حجم العلاقات التجارية خلال تسعة أشهر بين البلدين 100 مليون دولار، وهو أمر مؤسف، ملمحاً إلى الوجود الروسي: «إذا لم نذهب إلى هذا البلد الآن حيث ليس لدينا منافسون أقوياء في سورية، فسيكون من الصعب تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين في المستقبل». ويقول رجل الأعمال السوري محمد طيب العلو إن المنتجات الإيرانية التي تدخل سورية هي مماثلة للإنتاج المحلي، مثل حليب الأطفال والمعلبات والأدوية، أو منتجات بمواصفة متدنية مثل المحولات الكهربائية والواح الطاقة وأدوات منزلية صحية وغيرها.

وفي حين لا يربط رجل الأعمال السوري العلو بين تراجع التبادل التجاري مع ايران وتحسن علاقة نظام الأسد مع الدول العربية، يشير لـ«العربي الجديد» إلى أن سورية خرجت منذ العام الماضي من قائمة الدول الـ15 الأولى التي تستورد منها إيران، وذلك لأسباب عديدة منها تراجع كمية ونوعية الإنتاج السوري وفي مقدمته الألبسة، كما أن فتح الأسواق الخليجية أمام إنتاج سورية الزراعي قلل من التصدير إلى إيران. مؤكداً عدم رغبة «معظم التجار» بالتعامل مع إيران لأن التجارة محفوفة بمخاطر التحويل والتحصيل وتتدخل فيها اعتبارات سياسية، وهي ما يدفع السوريين للهروب من التعامل مع الجانب الإيراني.

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ورئيس النظام السوري بشار الأسد في طهران عام 2022 (الأناضول)

أمن غذائي

الأردن يسعى لتقليل هدر الطعام

عمان ـ **زيد الدبيسية**

بدأ الأردن تنفيذ خطة متكاملة للحد من هدر الغذاء، في إطار مساعيه لتعزيز الأمن الغذائي ومواجهة التحديات الناتجة من الاضطرابات العالمية والإقليمية واختلال سلاسل التوريد وتراجع المساحات الزراعية وتقلبات أسعار الأغذية عالمياً.

في هذا الصدد، قال مدير عام اتحاد المزارعين في الأردن محمود العوران لـ«العربي الجديد» إن هنالك هدراً كبيراً في الغذاء ولا يتوقف فقط عند الاستهلاك وما ينجم عنه من سلوكيات خاطئة، بل أيضاً من خلال تكاليف الإنتاج والهدر فيها، والتي يمكن أن تخفض كثيراً بما ينعكس على الأسعار وتعزيز الوضع الغذائي.

وأضاف أن تقديرات الهدر في الغذاء داخل الأردن مرتفعة ومن الممكن تخفيضها بشكل كبير من خلال حملات التوعية والتوجيه السليم والاقتصاد في كلف الإنتاج والتحوّل إلى أساليب حديثة في القطاع الزراعي وأذرع الإنتاج الغذائي. ويسعى الأردن جاهدا منذ سنوات لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج المحلي ما يقلل فاتورة استيراد المواد الغذائية من الخارج والتي تقدر قيمتها بحوالي 5 إلى 6 مليارات دولار سنوياً وبقاء الوضع الغذائي رهينة للمتغيرات في الأسواق العالمية والاضطرابات.

وقبل أيام، قال وزير الزراعة خالد الحنيفات إن الأرقام المتوفرة تشير إلى أن الأردن يهدر ثلث غذائه وإن الغذاء يتمثل بالماء والطاقة ومدخلات الإنتاج والجهد وهذه الثقافة إذا ما تم ترسيخها لدى الجيلين الحالي والقادم ستسهم في تنمية الأردن في خطوات تحقق الأمن الغذائي المستدام في ظل الأزمات التي يمر بها العالم من تغير المناخ والصراعات.

> فاتورة استيراد الأغذية تناهز 6 مليارات دولار سنويا

وأشار إلى الجهد الذي بذله برنامج الغذاء العالمي في إنجاح هذه حملة للحد من الهدر في الغذاء وسبل تنفيذ خطط الحملة بما في ذلك إنشاء مظلة للجمعيات العاملة فيها.

ولفت إلى أن الأردن تحمّل على مدار 100 عام نتائج الأزمات الإقليمية والعالمية التي كان لها ارتدادات كبيرة على المنطقة خاصة في قضايا توفر الغذاء والتغيرات المناخية والهجرات القسرية، مؤكداً ضرورة تغيير النظم الغذائية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لضمان توفير أنظمة تغذية صحية لسكان المناطق الحضرية المتزايد بشكل كبير وسط ندرة المياه والتغير المناخي.

وقال إن الأردن يعمل في ظل التحديات العالمية من أزمات اللجوء والحروب والتغير المناخي، على بناء استراتيجيات وخطط مرنة لتعزيز التكيف والصمود من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وتبني التكنولوجيا الحديثة، مثل الزراعة المائية والاستزراع السمكي إلى جانب رفع سوية الإرشاد الزراعي وتشجع على الاستثمار بطرق جديدة.

العراق

خفض تكاليف الإسكان دونه عراقيل

بغداد ـ **احمد عبد**

في محاولة منها للحد من أزمة السكن وارتفاع أسعار العقارات في العراق، كشفت وزارة الإعمار والإسكان العراقية عن اتخاذها عدة إجراءات لخفض الأسعار، من خلال منح قروض للمواطنين لشراء وحدات سكنية في المشاريع السكنية الجديدة. لكن الباحث الاقتصادي عبد السلام حسن قال إن الحكومة ستواجه الكثير من المعوقات في حل مشكلة السكن، لأن إجراءاتها المتبعة وآلية إعطاء إجازات الاستثمار تعتبر من أهم العوائق، فضلاً عن ارتفاع الأسعار والضرائب المفروضة على المبيعات، وعدم قدرة المواطنين على شرائها.

وأكد لـ«العربي الجديد»، أن أسعار العقارات سوف تتضاعف على الرغم من محاولة الحكومة العمل على الحد من ارتفاعها، وذلك لعدة أسباب، من بينها سيطرة المافيات والمتنفذين على سوق العقارات، مشيراً إلى أن إجراءات الحكومة ستبقى على الورق ما لم يتم تطبيق القانون والحد من استغلال السوق، وتحقيق التوازن بين الطلب المتزايد على السكن والفرص التي يمكن تقديمها للمواطنين عبر توفير قروض إسكان مناسبة يمكن أن تستفيد منها جميع فئات المجتمع. وانتقد تسليم الدولة من خلال مصارفها قروضاً مالية تصل إلى 75 مليون دينار عراقي (50 ألف دولار)، وتستحصل منها مبلغاً هائلاً يصل إلى 125 مليون دينار، بفوائد تصل أرباحها إلى 50 مليون دينار عراقي، مبيناً أن نسبة فوائد البنوك من قروض وسلف الإسكان التي كشفت عنها وزارة الإعمار الإسكان تتراوح بين 50 و60% من قيمة القرض، وهذا الأمر يُعد، برأيه، عائقاً أمام تقدم المواطنين للحصول عليها، لأن عملية سدادها تكون صعبة وتصل إلى سنوات طويلة. وفي هذا الصدد، قال المستشار العقاري مثنى الألوسي إن أسعار العقارات في العراق تتزايد، وقدرة المواطن أقل بكثير من الأسعار المتداولة، وخاصة أن العرض بات أقل بكثير من الطلب على السكن، وهذا لا يخلق التوازن اللازم بين سعر الوحدة السكنية وإمكانية المواطن للحصول على سكن آمن ومستقر.

من ورش البناء جنوبي العراق (أسعد نيازي/ فرانس برس)

وأشار إلى أن أسعار العقارات بعيدة عن منطق السوق بسبب ارتفاعها الكبير، حيث يتجاوز سعر أصغر وحدة سكنية ضمن أحياء في العاصمة بغداد 600 مليون دينار عراقي، أي تقريباً ما يعادل 400 ألف دولار. وللحد من ارتفاع أسعار العقارات ومعالجة أزمة السكن، أكد الألوسي أن على الدولة العمل فعلياً على إنشاء مجمعات تعاونية بواسطة شركات الإسكان والبنوك الحكومية وبيعها للمواطنين بدون تحقيق أرباح عالية، أو من خلال إعطاء القروض الميسرة ومن دون فوائد ربحية.

تحقيق

بدأ الاضطراب الشديد في حركة ملاحة البحر الأحمر بالانعكاس الواضح على الأسواق اليمنية، التي يجتاحها تسونامي الغلاء واضعاً غالبية العائلات في أوضاع معيشية حرجة، لا سيما في شهر رمضان الذي يتطلب من الصائمين تحضيرات استثنائية ليفرحوا بإفطارهم

حرب السفن

الغلاء يجتاح اليمن على وقع طبول الحرب

صنعاء ـ **محمد راجح**

يتبع المواطن نجيب صالح نظاماً معيشياً مختلفاً لتوفير الاحتياجات الغذائية لأسرته، بخلاف ما كان متبعاً سابقاً على الأقل قبل نحو 3 أو 4 سنوات، وبتغيير جذري عن أسلوب حياته الذي كان قائماً قبل عام 2015. يقول صالح، وهو من سكان صنعاء، لـ«العربي الجديد»: «اعتدنا على تأمين احتياجاتنا المعيشية والغذائية لمدة تتراوح بين 15 و30 يوماً، حيث كنت أشتري أهم احتياجاتنا من دقيق وزيوت وسكر وأرز وتوابل بكميات تكفي لهذه الفترة، كشراء كيس أو نصف كيس «قطمة» دقيق زنة 50 كيلوغراماً، ومثلها بقية المكونات»، علماً أن أسرته المكونة من 8 أفراد كانت تحرص على إنتاج الخبز في المنزل مرة واحدة كل يومين تقريباً.

كان الهامش بسيطاً ومحدوداً لبعض الأسر في الاستدانة من متاجر بيع الغذاء لتوفير بعض الاحتياجات، بحسب صالح، في حين أن الخضراوات كان يشتريها كل أسبوع مرة، وكذلك الأمر بالنسبة للحوم والدواجن بالنسبة للأسر محدودة الدخل، بينما الأسر متوسطة وميسورة الدخل فقد كانت توفر على الأقل الدواجن بشكل يومي أو شبه يومي.

صالح وكثير من المواطنين يعمدون إلى شراء السلع الغذائية الضرورية بالتجزئة. فقد لجأ اليمنيون الذين يكابدون ظروفاً صعبة منذ نحو 10 سنوات إلى استراتيجيات تكيف مبتكرة نتيجة تفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية والإنسانية، فيما يجسّد رمضان ما تتجهه نسبة كبيرة من العائلات التي تشتري حاجتها لوجبة الإفطار يومياً، وعلى رأسها الخبز والتمور. في هذا الصدد، يقول المواطن بشير عبيد لـ«العربي الجديد» إن الشراء أصبح بالكيلوغرام لتوفير الأرز والسكر، وكميات محدودة للاستهلاك اليومي، أو كل يومين إلى ثلاثة، من التوابل والبهارات، بينما يشتري المواطن سالم الشرجبي الخبز من الأفران التي تبيعه بالكيلو.

> %25
> درجة استهلاك الغذاء لنحو 25% من الأسر اليمنية أصبحت في دائرة الضعف، في حين أن نسبة معاناة من عائلات هذا البلد صارت بدرجة أضعف بكثير من السابق، الأمر الذي يجعلها على حافة الحد الأدنى للأمن الغذائي.

وتكالبت العديد من الأزمات على اليمنيين، وأحدثها ما يجري في البحر الأحمر والممرات المائية، في تطورات تؤثر سلباً على معظم الأسر اليمنية التي أصبحت نسبة كبيرة منها تعيش في وضع انعدام الأمن الغذائي، وتتبع استراتيجيات التكيف مع الأزمات يوماً بيوم. وقد أظهر استطلاع ميداني أجراه «العربي الجديد» في عدة مدن ومحافظات، مثل صنعاء وعمران (شمالاً) والمحويت وحجة والحديدة (شمال غرب) والبيضاء ومأرب وتعز (جنوب غرب) وعدن وشبوة (جنوباً)، أن معظم الأسر تشتري ما تحتاج إليه يومياً بالتجزئة أو بالكيلوغرام، وغالباً ما يتركز ذلك في بعض أصناف الخضراوات كالبطاطس وغيرها من الأصناف التي تدخل ضمن مكونات وجبة «السلتة»، أو مكونات وجبة «العصيد»، أو شراء الزبادي «الحقين» بحجم صغير، والذي يعد في رمضان من أهم مكونات وجبة «الشفوت»، في حين تشتري بعض الأسر في بعض المحافظات، خصوصاً الشمالية الغربية، حتى «الزيوت» و«السكر» بحسب احتياجاتها اليومية.

> تعاني 28% من أسر مناطق الحوثيين من ضعف الأمن الغذائي
>
> تكافح العائلات لتحصيل لقمة العيش وتوفير الغذاء والخدمات

تغيير جذري في النظام الغذائي

في هذا الإطار، المختص في مجال التغذية خالد إسماعيل يشير، لـ«العربي الجديد»، إلى أن الأوضاع الراهنة وتفاقم الأزمات أجبرت معظم الأسر إلى إجراء تغييرات جذرية في نظامها الغذائي بعدما اضطرت إلى خفض كمية ونوعية الغذاء والاعتماد على سلة غذاء أقل تنوعاً، حيث أصبحت كثير من الموائد شحيحة وتخلو في معظم الأيام من اللحوم والدواجن. ويمثل العجز عن تحمّل التكاليف بسبب تضخم الأسعار عائقاً رئيسياً أمام الاستهلاك اليومي للغذاء في اليمن، حيث شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً تصاعدياً خلال الفترة الماضية بمستويات تتجاوز ما يستطيع اليمنيون تحمله تبعاً لدخلهم، حتى عند التوفيق بين أعمال متعددة، إذ لا تستطيع، رغم ذلك، الأسر التي يعمل فيها أكثر من شخص أن تتحمل تكلفة سلة الغذاء. في المقابل، يتوقع خبراء اقتصاد ومتعاملون في الأسواق أن تكون هناك آثار لما يحدث في البحر الأحمر وباب المندب على أسعار الغذاء، حيث تشهد الأسواق المحلية ارتفاعات متصاعدة في أسعار الغذاء خلال شهر رمضان، وفقاً لما قال الباحث الاقتصادي رشيد الحداد لـ«العربي الجديد». ومع ذلك، يقول الحداد: «حتى الآن، لم نلمس تقلبات سعرية كبيرة في الأسواق الواقعة تحت سيطرة سلطة صنعاء التي تشهد استقراراً في أسعار صرف العملة الوطنية، مقابل اضطراب سعر الصرف المتداول في أسواق المحافظات الجنوبية والتي تعد أحد عوامل عدم الاستقرار المعيشي». وفي الوقت الذي يواصل الحوثيون استهداف سفن إسرائيل أو المتجهة إلى موانئها، وتكثيف الاستهداف خلال الفترة القليلة الماضية للسفن الأميركية والبريطانية، تؤكد وزارة الصناعة والتجارة في صنعاء أن الوضع التمويني مستقر، وأنها تنفذ حملات ميدانية لضبط الأسواق بالتنسيق مع الغرف التجارية، فضلاً عن وضع آليات جديدة تنظم الرقابة، بما يضمن تحقيق أثر ملموس لدى المواطن.

كفاح لكسب لقمة العيش

وفي السياق، أظهر تقرير صادر عن البنك الدولي نهاية العام الماضي 2023 أن كثيراً من الأسر، منذ ما قبل أزمة البحر الأحمر، تكافح لكسب لقمة العيش وتوفير تكاليف الغذاء والخدمات الأساسية، مبيّناً أن درجة استهلاك الغذاء لـ25% من الأسر اليمنية أصبحت في مستوى ضعيف، وأن درجة استهلاك الغذاء لدى 25% من الأسر في مستوى أضعف بكثير، ما يجعلها على حافة الحد الأدنى للأمن الغذائي. كما تظهر بيانات البنك تبايناً كبيراً بين مناطق السيطرة في اليمن، حيث تعاني 28% من الأسر في مناطق الحوثيين من ضعف الأمن الغذائي، مقابل 18% فقط في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً. بدوره، يرى الخبير الاقتصادي محمد الحميري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن اليمن يعاني مشكلة مزمنة في الأمن الغذائي انعكست على نمط الحياة المعيشية للمواطنين، وسط فشل ذريع للخطط الحكومية طوال السنوات الماضية، خصوصاً قبل عام 2015، في تقليص الفجوة الغذائية، حيث استمر الفقر بالتمدد بالتزامن مع توسع البطالة وضعف مستوى الدخل المعتمد على الوظائف الحكومية، في حين ساهمت الأزمات الناتجة عن الصراع، بالذات الانقسام المالي والنقدي، وأزمات النقل والشحن التجاري وقطع الطرقات، في ارتفاع الأسعار والتضخم إلى مستويات قياسية. كما بيّن أن ما يجري في البحر الأحمر له بالتأكيد تبعات على البلد الذي يستورد جميع احتياجاته، بما يجعل اليمن من أكثر الدول تأثراً باضطراب الأسواق الدولية وارتفاع تكاليف التامين والشحن التجاري، نتيجة للأحداث المتصاعدة في المنطقة بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة، وليس فقط بما يجري في البحر الأحمر وباب المندب.

غلاء رغم تراجع اسعار الغذاء عالمياً

يزداد الغلاء في اليمن رغم انخفاض مؤشر «منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة» (فاو) لأسعار الغذاء العالمية في فبراير/شباط، وللشهر السابع على التوالي، بعدما بدد انخفاض أسعار جميع الحبوب الرئيسية أثر ارتفاع أسعار السكر واللحوم.

وبحسب أحدث أرقام المنظمة، فإن مؤشرها الذي يقيس التغيرات في أسعار السلع الغذائية الأكثر تداولاً عالمياً، بلغ في المتوسط 117,3 نقطة في فبراير، نزولاً من 118,2 نقطة في الشهر السابق، علماً أن هذه القراءة هي الأدنى منذ فبراير 2021. وبرز في التقرير انخفاض مؤشر الحبوب 5% على أساس شهري، ليهبط 22,3% عن مستواه قبل عام، بفضل توقعات بمحصول كبير من الذرة في أميركا الجنوبية وأسعار تنافسية من أوكرانيا. كما تراجعت أسعار الزيوت النباتية 1,3% مقارنة بيناير/كانون الثاني، لتنخفض 11% عن مستوياتها قبل عام. في المقابل، ارتفع مؤشر فاو للسكر 3,2% على أساس شهري في فبراير، بما يعكس استمرار المخاوف بشأن الإنتاج المرتقب للبرازيل، أكبر منتج، وانخفاض الإنتاج المتوقع في تايلاند والهند.

تكالب الأسر اليمنية الأمرّين لتأمين احتياجاتها الأساسية في ظل موجة تضخم عنيفة (محمد حويس/ فرانس برس)